

ذكر بعض الحكماء في معرض محيبي الآل ما حاصله ان الذي صلى بسعة والتم
كل من يورثه يورثهم نعمته ان الاول من يورثه لا يورثه الا بصورته باجتماع اولاده
ومن يورثه واحد منهم من اقرابهم الصوريين الذين يحرم عليهم الصدقة في الشرع المحرم
والثاني من يورثه لا يورثه الا بصورته ودخائلاً منهم اولاده او رحمة من العلماء
الراسخين والاولياء الكاملين والحكام المتأهلين المقربين من شكاها نوازه
سواء سبقوا بالولادة او بعدهم ولا يشك ان النسبة الثانية اقدم من الاولى وذا
اجتمع النسبتان كان نورا على نور كما في الامنة المستورس من العزم والظاهر
عندهم السلام وكما حرم على الاولاد الصوريين الصدقة الصورية حرم على
الاولاد والمدعويين الصدقة المعنوية اعني بعلية الغير في العالم والحاضر
هذا ملخص كلامه وهو مما يستوجب ان يكتب بالبر على الاحدق لا الجاهل
على الاوراق

والعلم العا
بشدة

في شرح التبريد اقول ان افعال الله تعالى هي معللة بالاعراض ام لا
فلا تتأخر فالاول لا يجوز لعلل افعال الله تعالى بشئ من الاعراض والالكان
هو ناقص في ذاته مستكملاً بتفصيل ذلك الغرض لانه لا يصلح عوضاً للفاعل
الا ما هو اصله من عدمه وذلك لان ما استوى وجوده وعدمه بالظواهر
الفاعل او كان وجوده مجموعاً لقياس اليه لا يكون باعثاً له على الفعل وسبباً
لا فاعله عليه بالضرورة وكل ما كان عوضاً وجب ان يكون وجوده اصل للفاعل
واليقين به من عدمه وهو معنى الحكم فاذا لم يكن الفاعل كاملاً بوجوده وناقصاً
بدونه واعتراض بان الغرض قد يكون عامداً الى غير الفاعل فلا يلزم الاستكمال
واجب بان نفع غيره ان كان اولي بالفضيلة له تعالى من عدمه جاء الالتزام والام
ان يكون عوضاً له وبما من العلم الضروري بذلك

قول الشافعي اذ اصح الحديث فهو مذهبي هذا وما هو من معتقد مشهور عنه
وعمل به كثير من اصحابنا في الحديث في مثل هذا الوطى والهدى في رقيقه
الكيما الطبري في كتابه اصول الفقه واليه هذا الحديث فليس كل فقيه يوسع
له العمل بما يراه حجة من الحديث فقد يتوكل الشافعي الحديث لما فتح ظهره
قال ابو الوليد صح حديث فطرو الحاج والمجوع له فود ذلك على ان الولد
من حيث ان الشافعي توكل مع صحته لكونه منسوحاً عنه وقال الامام
ابن حزم لمة ابي سته في الحلال والحرام لم يودع الشافعي كنهه قال وعندهما
اقول من وجد حديثاً يخالف مدية نظر فان كل الادب الاحكام
فيه اما سطلت او من كتاب كان له الاستقلال بالعلم الحديث
وان لم تكمل التمسك ووجد في حقه حزانة من ترك الحديث لولا ان تحت فم
لما لفته عنه جواً بائناً فيمنظر هل عمل بذلك الحديث امام مستقل
فان وجدته كذب له في العلم بذلك الحديث ويكون له عذر في تركه
امامه وادبه اعلم من كتاب الفتن والمستفتي لابن ابي عمير

قال الخليلي رحمه الله
منه في الصلاة لا يقال في الصفات
كثرة الائمة بالجملة لا بالاجزاء
لان الشافعي بائناً في الحديث فليس كل فقيه يوسع
له العمل بما يراه حجة من الحديث فقد يتوكل الشافعي الحديث لما فتح ظهره
قال ابو الوليد صح حديث فطرو الحاج والمجوع له فود ذلك على ان الولد
من حيث ان الشافعي توكل مع صحته لكونه منسوحاً عنه وقال الامام
ابن حزم لمة ابي سته في الحلال والحرام لم يودع الشافعي كنهه قال وعندهما
اقول من وجد حديثاً يخالف مدية نظر فان كل الادب الاحكام
فيه اما سطلت او من كتاب كان له الاستقلال بالعلم الحديث
وان لم تكمل التمسك ووجد في حقه حزانة من ترك الحديث لولا ان تحت فم
لما لفته عنه جواً بائناً فيمنظر هل عمل بذلك الحديث امام مستقل
فان وجدته كذب له في العلم بذلك الحديث ويكون له عذر في تركه
امامه وادبه اعلم من كتاب الفتن والمستفتي لابن ابي عمير